https://doi.org/10.25130/tjaes.16.52.3.25

عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية في العراق
دراسة حالة الشركة العراقية للكفالات المصرفية للفترة 2009-2018

م. يسرى حازم جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
yosra_hazim@yahoo.com

م.م. حسن صالح يوسف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
hassan198310@yahoo.com

م.م. شيماء صابر إلياس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
shaymaa_81@yahoo.com

المستخلص:

إن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اهميةً كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عَبر تحديد المشاكل التمويلية والتي تقف حاجزاً في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية، لما لها من دور محوري في توفير فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة، وتم تحليل البيانات عَبر استخدام برنامج (Minitab 2016)، وكانت نتيجة البحث أن العلاقة السلبية بين عدد العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقروض يعود سببه إلى أن المصارف تقدم القروض لمشاريع ريادية تعتمد على أيدي عاملة تتمتع بخبرة في مجال الابتكار والتجديد والابداع، وأهم مقترح تمثل في تخفيف الإجراءات التي تعيق المشاريع الإبداعية ودعم الافراد ذوي المهارات الفنية لبدء مشاريعهم.

الكلمات المفتاحية: مشاريع صغيرة ومتوسطة، ريادية، تمويل.

The Financing Process for Pioneering Small and Medium Enterprises in Iraq
Case Study of the Iraqi Company for Banking Guarantees 2009-2018

Lecturer: Yosra Hazem Jassim
College of Administration and Economics
University of Mosul

Assist. Lecturer: Hassan Saleh Youssef
College of Administration and Economics
University of Mosul

Assist. Lecturer: Shaimaa Saber Elias
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

SMEs are of Great Importance in Economic and Social Development, by Identifying Financing Problems that Stand in the way of the Developing Small and Medium Entrepreneurial Projects, Because of their Pivotal role in Providing Job Opportunities and Contributing to Reducing Unemployment, and the Data was Analyzed Through use of 2016 Minitab Program, the Result of the Research was that the Negative Relationship Between the Number of Workers in Small and Medium Entrepreneurial Projects that Depend on the Hands of Workers Enjoying Experience in the Field of Innovation, Innovation and Creativity, and the most Important Proposal to Reduce the Procedures that are aware Creative Projects and Support for Individuals with Technical Skills to Start their Projects.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Pioneering, Finance.

المقدمة

تُعد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الصناعية ذات الأهمية الكبيرة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وتُعتبر الاساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد المحلي للبلد، كما تتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توفير الوظائف بمعدلات كبيرة وبالتالي المساهمة في الحد من مشكلة البطالة والفقر، التي تُعاني منها غالبية الدول النامية، ولها القابلية على التأقلم مع متغيرات الطلب على السلع وحاجتها إلى مقومات بُنى تحتية متواضعة والتي تنسجم مع طبيعة أوضاع اقتصاديات هذه الدول، وكثيرا ما تعتمد هذه المشاريع على الاموال الخاصة والقروض المصرفية للشركة العراقية في توفير التسهيلات اللازمة لتمويل المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة.

منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: تنحصر مشكلة البحث في صعوبة الحصول على التمويل المالي اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية، والتي لها اهمية في التنمية الاقتصادية واقامة المشاريع المُدّرة للدخل وتخفيف العبء عن القطاع العام ودعم الشباب والحد من البطالة، إلاّ أن تلك المشاريع لم تجد البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لها وعدم توجيه الافكار الابداعية لمالكي هذه المشاريع حتى تكون ريادية لتصبح نواة لمشاريع كبيرة ومتطورة.

ثانياً. اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على المشاكل التمويلية وتحديدها التي تقف حاجزاً في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. تقديم التسهيلات المصرفية المتمثلة في الإجراءات الخاصة بالمعاملات وضمانات المقدمة للمصارف، ومن ضمنها الضمانات العقارية المشددة من قبل النظام المصرفي المعمول به، لاحتضان المشاريع الريادية بعد دراسة مُعمقة من قبل مجلس إدارة الشركة العامة للكفالات المصرفية والاستعانة بخبراء ذات اختصاصات مختلفة.

ثالثاً. اهمية البحث: تبرز اهمية البحث عَبر الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتوفير فرص العمل والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة والفقر، وتشجيع المنتجات الوطنية المبتكرة، ولما للمشاريع المتوسطة والصغيرة من تأثير في القرارات التنموية والاقتصادية والتي تؤثر على عجلة التقدم والتطور، وبسبب الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فان من الضروري توفير الدعم المالي الكافي لهذه المشاريع من خلال إيجاد سياسات مالية واقتصادية وضريبية ملائمة من بينها الإعفاء التام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من ضريبة الدخل لفترة مناسبة تسمح لهذه المشاريع اثبات نفسها وتضمن نجاحها، توفير الدعم المالي الكافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك الحكومية والتجارية بهدف تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والعمل على تقليل معدلات البطالة، الغاء وتخفيض معدلات الفائدة المفروضة على القروض وتخفيف الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة للحصول على القرض والعمل على منح القرض بضمان المشروع نفسه فقط دون ضمانات أخرى.

رابعاً. فرضية البحث:

1. تفترض الدراسة ان مشاكل التمويل المالي تقف حاجزاً في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. علاقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تكمن في المساهمة في تشغيل الايدي العاملة.
3. تفترض الدراسة ان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق دور خلال الفترة من 2009-2018 في استقطاب الشباب واكتساب المهارات والخبرات.
4. تُسهم شركة التمويل العراقية للكفالات المصرفية في دعم وتطوير نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة عَبر مُدة الدراسة.
5. تفترض الدراسة ان الريادة تدعم عملية تسهيل اجراءات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

خامساً. حدود البحث:

الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة (2009-2018) بالاعتماد على الحسابات الختامية للشركة العراقية للكفالات المصرفية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لزبائن المصارف التي تتعامل معها الشركة العراقية للكفالات المصرفية والتي تتكون من تسعة مصارف خاصة وهي مصرف اشور الدولي للاستثمار، مصرف بغداد، مصرف البصرة للاستثمار والتمويل، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للاستثمار والتمويل، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشمال للاستثمار والتمويل، مصرف سومر للاستثمار والتي تعمل على تمويل ومنح القروض لزبائنها لمشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف انواعها في العراق الفترة 2009-2018.

سادساً. اساليب جمع البيانات:

1. **الجانب النظري:** اعتمد الباحثون في استكمال كتابة الجانب النظري بالاعتماد على المصادر المتوفرة سواء الأجنبية أو العربية، من الكتب والأطاريح والمجلات العملية والدوريات واستخدام شبكة الأنترنيت العالمية الدولية.
2. **الجانب العملي:** أعتمد في الوصول الى نتائج الجانب العملي في تحليل الحسابات الختامية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2009-2018، وفُسِرتْ النتائج للاتجاه الكمي لتقييم الجانب التطبيقي، وقد تضمنت الدراسة سلسلة زمنية امدها 10 سنوات حيث ان هذه المدة تمكننا من الحصول على نتائج ذات معنوية إحصائية دقيقة تعكس نتائج التطبيق وتُمكننا من التنبؤ للمستقبل وبالاعتماد على برنامج (Minitab 2016).

منهج البحث: أعتمد البحث على اسلوب الربط بين منهجين الاول وصفي تحليلي والذي يستند على الدراسات النظرية والثاني قياسي كمي يستند على طرائق الاقتصاد القياسي واساليبها وفُسِرتْ النتائج للاتجاه الكمي لتقييم الجانب التطبيقي، شَملت خطة البحث ثلاثة مباحث المبحث الأول: تضمن الجانب النظري والمفاهيمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية والمبحث الثاني: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الجانب الثالث: الجانب التطبيقي العملي، وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات.

المبحث الاول الإطار النظري والمفاهيمي

- **مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** عَبر الاطلاع على الابحاث والدراسات تبين أنهُ لا يوجد تعريف موحد متفق عليه يحدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويُعزى ذلك الى اعتماد عدة معايير متباينة تتباين حسب تباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية وامكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، ومن هذه المعايير: عدد العمال، راس المال المستثمر، حجم ونوعية الطاقات المستخدمة، المبيعات، المستوى التقني، ... الخ وقد يكون عدد العمال اكثر المعايير استخداماً وذلك لسهولة الحصول على البيانات وامكانية تحليلها ومعالجتها، فالمشاريع التي تعتبر صغيرة او متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية، فقد عرّفت منظمة الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية (يونيدو) المشاريع الصغيرة على أنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الاجل (الاستراتيجية) وقصيرة الاجل (التكتيكية) كما ويتراوح عدد العمال فيها ما بين (10-15) عاملاً، أما تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق حسب بيانات وزارة التخطيط تعتبر حجم الوحدات الصناعية الصغيرة من (1-9) عامل والمتوسطة من (10-29) عامل والكبيرة (30) عاملاً فاكثر.

فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد، وهي تتفوق على المشاريع الكبيرة إلى حد كبير، حيث توظف أعدادًا كبيرة من الناس، وعادةً ما تكون ذات طبيعة ريادية، وتساعد على الابتكار والتطور والابداع، (Liberto, 2019).

في الواقع العملي كثيراً ما يقترن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمعيار عدد العمال، ففي دراسة مسحية للبنك الدولي شملت (132) دولة من مختلف انحاء العالم بإجمالي (89) مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة توصلت الى ان معظم الدول في العالم تعتمد على معيار عدد العمال كأساس لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع وجود اختلافات بينها في مجال تحديد الحدود الدنيا والقصوى للتعريف (Khrystyna et al., 2010).

ويمكن تصنيف المشاريع على انها صغيرة إذا استوفت عدد من المعايير منها، ان يكون لها حصة صغيرة نسبياً من السوق التي تعمل به، تتم إدارتها من قبل المالك أو بعضهم بطريقة غير رسمية وليس من خلال هيكل إداري وتنظيمي رسمي، مستقلة وليست جزء من شركة أكبر، (IOSCO, 2015).

اما مفهوم الريادة فيمكن توضيحه على أنه القدرة والرغبة في إدارة وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر المشروع الريادي هو الأساس في بناء وتطوير الصناعات، والقدرة على المنافسة والدخول الى الأسواق الخارجية (الدوري، 2005: 281).

وأوضح الخربوطلي مفهوم الريادة ينطوي على عمق كبير، لكونه يرتكز على انشاء الأفكار والمشاريع المبتكرة القادرة على الاستمرار والنجاح وهذا ما جعلها تدخل في صلب النظريات الاقتصادية في التطور والنمو، وان احد أسباب التخلف والتباطؤ في النمو هو عدم ظهور رواد الاعمال المبتكرين او المنظمين والمستحدثين (Entrepreneurs) الراغبين باستغلال الفرص الاستثمارية بجميع اشكالها وابتكار كل ما هو جديد، وأكد العالم النمساوي (جوزيف شومبيتر) أن رائد الأعمال هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، لأنه هو الذي يستطيع خلق مشروع جديد ويطور سلعة معينة او يفتح منفذاً تصديرياً او تسويقياً جديداً وهو الذي يَحول دون دخول الاقتصاد الكلي في دوامة الجمود والانكماش" (الخربوطلي، 2018: 6-7).

- **أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تَلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في أية دولة من دول العالم دوراً مهمًا في أنشطتها الاقتصادية، وهي تمثل أكثر من (90) في المائة من المشاريع وتمثل ما بين (50 إلى 60) في المائة من الشركات العاملة في العالم، ولها دورٌ اكثر اهمية في البلدان الاقل نمواً، لأنها توفر احتمالات واقعية لزيادة العمالة والقيمة المضافة بالإضافة الى توفير فرص عمل لغالبية السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، لذلك فأن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فائدة كبيرة ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بل على المستوى الاجتماعي عن طريق الحد من معدلات الجريمة وتخفيف حدة الفقر (Kyaw, 2008)، وتكمن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من المميزات التي جعلتها أكثر من مجرد صورة مصغرة للمشاريع الكبيرة عبر تقديم وظائف جديدة وبيئة ملائمة لمجموعة كبيرة من الموظفين الذين سوف يكتسبون الخبرة اللازمة ومن ثم تهيئتهم للمشاريع الكبيرة، ودعم الابتكار والمرونة، وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في القطاع الاقتصادي، مساعدة المشاريع الكبرى في بعض الأنشطة التي يمكن توفيرها بشكل أفضل من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعبر إنتاج السلع والخدمات بكفاءة (Neagu, 2016)، حيث نالت المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً واسعاً وانتشاراً كبيراً في معظم البلدان المتقدمة والنامية وتزايدت باتجاه تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن العمل على تطوير استراتيجيات لتحقيق التوازن الإيجابي مع المشاريع الكبيرة والمتوسطة، اذ كانت ولازالت خطوة نحو التقدم وهدفاً استراتيجياً في خدمة الاقتصاد والتنمية والمجتمع (العبيدي، 2006: 9).
- **أهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للريادة فهي:**

1. استقطاب الشباب واستثمار أموالهم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. تحمل أعباء المشروع من تخطيط وتمويل وإدارة.
3. الاستثمار في المشاريع الريادية يعد أحد عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خاصة أثناء الأزمات.
4. اكتساب مختلف المهارات والقدرة على التعامل مع مختلف العمليات الإنتاجية والتسويقية عبر الاعمال الريادية التي تعتبر مرحلة تدريبية لصقل وإعداد رجال الأعمال.
5. توفير الدعم المالي والقانوني للمستثمرين من أجل تدفق الأفكار الإبداعية التي تدعم الأعمال ببرامج حاضنات تكنولوجيا يسهل نقل مخرجات البحث والتطوير الى الأسواق، (مراد، 2010: 14).

- **خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتمثل بالتالي:**

1. ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة لبدء المشروع وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.
2. يُعتمدُ تسويق منتجاتها غالباً على تلبية الحاجات المحلية، لذا فهي لا تتركز في منطقة معينة دون غيرها.
3. تسهم في توفير المزيد من فرص العمل إذ أنها تستخدمُ اساليب انتاج وتشغيل غير معقدة ويبرز دور المرأة فيها.
4. ملكية فردية او عائلية او شركات الأشخاص مما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فان المخاطر التجارية يتحملها صاحب المشروع لوحده (حرب، 2006: 119).

- **خصائص الريادة:** عرف Kuratko أهم خصائص الريادة بأنها القدرات والسمات الشخصية التي يمتلكها الريادي، ويحتاجها لإدارة منشأته بما يعني تحديد طرائق تصرفه في مختلف المواقف التي يواجهها أو الأدوار التي تقوم بها تبعاً لنوع المهام المطلوب منه تنفيذها بنجاح (Kuratko, 2008: 58).

ويمكن تلخيص خصائص ريادة الاعمال كما يأتي: (سلطان، 2015: 104)

1. الرغبة في تحمل المخاطر.
2. الاستعداد للعمل لساعات طويلة.
3. تحمل ضغوط العمل.
4. الثقة بالنفس.
5. الحاجة الى الإنجاز.
6. الرغبة في النجاح.
7. امتلاك مهارات إدارية (تخطيط، تنظيم، رقابة، قيادة).
8. هدف محدد لبناء المشروع الجديد.
9. ابتكار أفكار جديدة في تنفيذ المشروع وتطبيقه على ارض الواقع ليناسب السوق.
10. وضع خطوات محددة لسير عمل المشروع مع الالتزام بتنفيذه بدقة.
11. حساب المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع وكيفية السعي لحلها من وضع الاقتراحات.
12. تقوم فكرة المشروع على فكرة ذات مردود اقتصادي واجتماعي للدولة.

- **معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** على الرغم من اهمية دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية بهذه المشاريع، الا أنها لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعد بمثابة تحديات تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية، ويمكن التطرق الى جزء من هذه المعوقات التي تتمثل فيما يأتي:

1. معوقات تمويلية: إن عدم توفر الموارد المالية تعتبر من المعوقات الرئيسية لتحقيق التنمية لهذه الصناعات، إذ يعود سبب صعوبة تقديم المصارف التسهيلات الائتمانية المختلفة الى هذه الصناعات، توظيف السيولة النقدية المتاحة لديها في حالات الخزينة والتي تدرُّ فائدة تبلغ 7% دون أي مجازفة أو مخاطر تذكر.
2. معوقات تسويقية: تتضمن عدم اهتمام اصحاب المشاريع بدراسة السوق لتصريف المنتوجات وذلك نتيجة نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق، أو الهجرة خارج الوطن، مما أدى الى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات في السوق العراقية (الناصح، 2008: 164-165).
3. معوقات ادارية: تنجم غالباً بسبب مركزية اتخاذ القرارات حيث يضطلع عادةً شخصٌ واحد بمسؤولية جمع المهام الادارية واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف.
4. نقص المعلومات: تتمثل بنقص المعلومات عن الاسواق والسلع ومستلزمات الإنتاج، كذلك نقص في المعلومات عن القوانين والقرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المشاريع، الحوافز، الضرائب، استخدام العمالة، التأمينات الاجتماعية وقوانين العمل وغيرها.
5. العمالة: تتعلق بتامين الحماية الاجتماعية للعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من حيث الاجور ومراعاة قواعد الامن والسلامة الصحية والمهنية، (المللي، 2014: 27).

المبحث الثاني: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- **مفهوم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** عرف الانصاري التمويل على أنه "حصول الافراد والشركات على الاموال من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية،" (الانصاري، 2018). وعرف العاني التمويل "هو مجموعة العمليات التي من خلالها تصل المؤسسة إلى تلبية احتياجاتها من رؤوس الاموال، سواء تعلق الامر بتخصيص أولي من الاموال والزيادات للقروض المتوفرة في الاوساط العامة أو بالمنشأة المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة من طرف الدولة، والخزينة العامة" (العاني، 2013)، وعرف Veseli التمويل هو نوع من الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد العاطلين عن العمل، للمقترضين ذوي الدخول المنخفضة أو المجموعات التي ليس لديها أي شكل آخر من أشكال الحصول على الأموال والخدمات المالية (Veseli et al., 2016).
- **أهمية التمويل**: تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة عَبر المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها إلى تمويلها، من خلال الجهات التمويلية المختلفة وذلك لأهميتها في زيادة معدلات إحلال المنتجات المحلية بدلاً من نظيرتها المستوردة وهي بذلك تحقق هدفين الأول: هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني والتخلي عن التبعية، والثاني: بناء قاعدة إنتاجية صلبة تحمي البلاد من تقلبات السوق الدولية بالإضافة إلى زيادة معدلات التشغيل والحد من البطالة وزيادة الاهتمام ببناء تكنولوجيا وطنية (كاطع، 2018: 1).
- **المصادر الرئيسة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**: يمكن تحديد انواع التمويل التي تستخدم في المعتاد من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار دورة حياة المشروع والتي تشمل التمويل الداخلي والتمويل الخارجي وكما يأتي: (IOSCO, 2015).
- **التمويل الداخلي (تمويل الذاتي)** وهو الأكثر شيوعاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقصد به مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمشروع، (جنافي، 2007)، ويشمل ما يلي:

1. التمويل المقدم من جانب المدير (المالك) من خلال مدخراته الشخصية والارباح المحققة.
2. التمويل من خلال الأرباح المحتجزة او بيع الأصول.
3. رأس المال المخاطر Capital Venture.
4. حقوق ملكية خارجية (مشاركات).
5. تمويل بالديون.
6. تمويل مصرفي ومن خلال البورصة.

- **مزايا وعيوب التمويل الذاتي:**

1. **المزايا:**

أ. يُعد التمويل الذاتي ضرورياً لعمليات الاقتراض، إذ تلجأ إليه إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاقتراض حسب امكانياتها على التسديد.

ب. البحث عن تمويل ذاتي بمستوى عال هو الهدف الأساسي للسياسة المالية، وهو دليل على استقلالية المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه (القاضي، 2014: 273).

ج. السهولة النسبية لتأمين التمويل.

د. تجنب التعقيد الناتج عن إضافة الشركاء.

ه. تعظيم الأرباح والمكاسب.
و. عملية سحب الأموال في التصفية اكثر سهولة (Cornwall, et al., 2015: 167).

2. العيوب:

أ. حجم التمويل الذاتي لا يكفي لتغطية كل حاجيات التمويل.
ب. قد يؤدي الاعتماد على التمويل الذاتي اعتماداً كلياً الى التوسع البسيط، وبالتالي عدم الاستفادة من الفرصة المربحة والمتاحة، بسبب قصور التمويل الذاتي الى توفير الاحتياجات المالية اللازمة.
ج. قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدخرة لدى المؤسسة، كتلك المحصل عليها من الغير، مما يؤدي الى إضعاف الإيرادات والدخل والعائد، (القاضي، 2014: 273).
د. قد تَحُد من حجم ونطاق بدء التشغيل.
ه. قد تَحُد من القدرة على النمو.
و. يزيد التعرض للمخاطر الشخصية حال فشل الاعمال.
ز. الافتقار للخبرات اللازمة في الاتصالات والمهارات والمعرفة (Cornwall, et al., 2015:167)

- **التمويل الخارجي**: يُقصد بالتمويل الخارجي للمشروع، هو أن يَحصل المشروع على الأموال اللازمة له من مصادر خارجية وليس نتيجة إيرادات المشروع أو أموال أصحابها، وهذه الأموال في الغالب تكون عن طريق الاقتراض أو عن طريق إدخال مساهمين في المشروع أو بيع حصص من المشروع لهم، او من البنوك والمؤسسات التجارية وأسواق الأوراق المالية (Saleh & Worthington, 2013)، وذكر Mostapha التمويل الخارجي الذي اشتمل على برامج الائتمان التي بدأها القطاع العام ونُفذت في جميع البلدان النامية وكانت على شكل الإعانات المالية وفوائدها، والكفالات الائتمانية، برامج خطط التأمين، ونسب فوائد القروض، ومبالغ تمويل الصادرات، حيث تُوفر الائتمان والضمانات والاستثمار في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعامل مع صندوق الاتحاد الأوروبي، وبرنامج البنك الدولي للتمويل وبرنامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي تديره الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: UNDP) (Mostapha, 2016).

المبحث الثالث: الجانب العملي

لقد اعتمد بحثنا هذا على بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وهي شركة عراقية تأسست استناداً الى شهادة التسجيل الصادرة من دائرة تسجيل الشركات المرقمة 72012/2، بتاريخ 18/ايار/2009، برأسمال قدره (270) مائتان وسبعون مليون دينار عراقي لغرض المساهمة في تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي والمالي في العراق بواسطة مجموعة من مصارف القطاع العراقية بمنح القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة لزبائنها، وبعين الوقت تساهم بتطوير اداء القطاع الخاص العراقي هذا وان الشركة لم تكن فرعاً لأي شركة اخرى خلال الفترة من 18/ايار/2009 ولغاية 31/كانون الاول /2009، حيث بلغت القروض الممنوحة الى المصارف استناداً الى النصوص الواردة في السلف المشروطة المستلمة والبالغ قيمتها (6) ستة ملايين دولار امريكي أي ما يعادل (7056000000) سبعة مليارات وستة وخمسون مليون دينار عراقي حيث تم توزيعها على المصارف المساهمة في راس مال الشركة، طبقاً لمدى جودة وحسن استغلال الاموال المستلمة من هذه المنحة وذلك عن

طريق تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الى زبائن كل من مجموعة من المصارف البالغ عددها (9) تسعة مصارف وكما تم توضيحها في الجدول (1) المدرجة ادناه:

الجدول (1): حصص راس المال لعام 2009 للمصارف المساهمة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

	اسم المصرف	رصيد المستلم بالدولار الامريكي	رصيد المستلم بما يعادله بالدينار العراقي
1	مصرف اشور الدولي للاستثمار	640.000	752.640.000
2	مصرف بغداد	880.000	1.034.880.000
3	مصرف البصرة للاستثمار والتمويل	530.000	623.280.000
4	مصرف الخليج التجاري	940.000	1.105.440.000
5	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	610.000	717.360.000
6	مصرف الموصل للاستثمار والتمويل	705.000	829.080.000
7	المصرف الاهلي العراقي	650.000	764.400.000
8	مصرف الشمال	655.000	770.280.000
9	مصرف سومر التجاري	390.000	458.640.000
	المجموع	6000.000	7.056.000.000

المصدر: تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية للفترة 2009.

الجدول (2): يوضح بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قروض الشركة الكفالات المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للفترة 2009-2018

السنوات	Loans القروض	Number of employees عدد العمال	Fees and benefits الأجور والمزايا	Number of establishments عدد المنشآت	Production الإنتاج	Production requirements مستلزمات الإنتاج
year	Y	x1	x2	x3	x4	x5
2009	7,056,000,000	18,549	68,124,000	10,340	834,478,000	496,941,000
2010	8,232,000,000	26,285	109,453,000	11,187	1,582,416,000	710,117,000
2011	8,232,000,000	92,077	419,074,616	47,440	4,019,401,752	2,030,774,193
2012	20,017,334,000	97,735	505,404,262	43,887	4,754,121,772	2,174,618,107
2013	20,017,334,000	63,600	361,212,572	27,920	3,530,557,641	2,044,471,031
2014	20,017,334,000	43,220	270,753,918	21,929	2,165,827,861	996,673,707
2015	20,017,334,000	52,181	283,778,122	24,844	2,814,015,982	1,500,795,153
2016	19,350,722,000	56,771	302,600,000	26,071	3,696,162,758	1,260,632,458
2017	19,350,722,000	62,397	314,065,315	28,828	3,416,754,027	1,384,713,819
2018	17,244,902,000	62,599	315,913,939	29,150	3,658,755,029	1,387,715,820

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية والجهاز المركزي للإحصاء الفترة 2009-2018 بناء وتوصيف النموذج القياسي.

ولغرض توصيف النموذج المستخدم في دراسة عملية للشركة العراقية للكفالات المصرفية لتمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2009-2018 تم اعتماد النموذج التالي معتمدين على الدراسات النظرية واختيار المتغيرات التي لها تأثير على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، والتي تتماشى مع النظرية الاقتصادية لتفسير قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية القابلة للتقدير وبالاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي لغرض تحليل واختبار معنوية هذه المتغيرات عبر القيم العددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لأن معرفة القيم العددية ستساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب، وتسهم كذلك في التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية مستقبلا لتمكن واضعي السياسة ومتخذي القرارات لتنظيم الحياة الاقتصادية على نحو سليم (علي وفتح الله، 2002: 16).

حيث تم الاعتماد على النموذج القياسي التالي لتوصيف المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة لها أثر بالغ في التأثير بالمتغير المعتمد والمعبر عنه بالقروض للشركة العراقية للكفالات المصرفية لتمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لكي يكون النموذج أكثر دقة وشمولا وواقعية فيما يأتي توصيف النموذج:

$$y = Bo + B1X1 + B2X2 + B3X3 + B4X4\ldots\ldots\ldots\ldots Bkxk + U$$

حيث أن:

القروض: y (Loans)

عدد العمال: X1 (Number of Employees)

الاجور والمزايا: X2 (Fees and Benefits)

عدد المنشآت: X3 (Number of Establishments)

الانتاج: X4 (Production)

مستلزمات الإنتاج: X5 (Production Requirements)

Bo: معلمة الثابت (التقاطع) التي تمثل المعامل الذي يأخذ قيمة محددة عندما تأخذ المتغيرات المستقلة قيم صفرية في حالة النموذج الخطي.

B1…..Bk معلمات الانحدار التي تحدد قيمها مقدار الاثر الناتج في المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

X1…X k المتغيرات المستقلة

Ui : المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات التي لم تدخل في النموذج

i…… 1,2,3,4, ……N

ويهدف التحليل وتقدير معلمات النموذج الاقتصادي إذ تم اجراء تحليل البيانات للسلسلة من 2009-2018 والتي مداها (10) سنوات والتي تمكننا من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية احصائية دقيقة، تعكس نتائج التوصيف في العراق كحالة دراسية معتمدين على المصادر الاصلية للبيانات وهي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وبيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية باستخدام النموذج الخطي المتعدد المعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) على اعتبار انها الطريقة المثلى في اعطاء افضل تقديرات خطية غير متحيزة (جوجرات، 2015: 99) اضافة الى استخدام برنامج (Minitap16).

تقدير وتحليل أثر المتغيرات على نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة-العراق أنموذجا للفترة من 2009-2018[(*)]: من اجل تحليل أثر المتغيرات المستقلة التي تم الإشارة اليها في الإطار النظري وتوصيف النموذج، فقد اجري تقدير لمعرفة المتغيرات المقدرة فضلا عن المتغيرات الرئيسة التي تعد مؤثرة على نمو صناعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق إذ استخدمت الصيغة الخطية والنصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية في التقدير، للتوصل الى أفضل نتائج التقدير وقد اعطت الصيغة الخطية أفضل النتائج الاتية:

y = 8.88E + 09 - 800497 x1 + 136 x2 + 4.22 x4

T= 4.84 - 6.75 5.61 - 2.18

R-Sq = 91.81% R-Sq (adj) = 87.7% F= 8.850 Durbin-Watson statistic = 2.473

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر الى أن (91.81%) من التغيرات الحاصلة في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (عدد العمال والاجور والمزايا والانتاج) بالإضافة الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج او انها تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي U مقدارها (8.19%) وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير المعتمد تبين ان قيمة T لكل من (القروض وعدد العمال والاجور والمزايا) اكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها وعند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغير المعتمد (المستجيب) والمتغيرات المستقلة، وان المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة، وقد تبين ان قيمة F المحسوبة التي بلغت (8.850) أكبر من القيمة الجدولية المناظرة لها عند مستوى معنوية (5%)، وبلغت قيمة (D.W) المحسوبة (2.473) وهذا يؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته.

الاستنتاجات والمقترحات:

اولاً. الاستنتاجات:

1. اثبتت نتائج الدراسة ان طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل منها مشاكل التمويل المالي التي تقف حاجزاً في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعدد الاجراءات الروتينية من قبل المصارف المانحة للقروض.
2. كما اثبتت الدراسة ان علاقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية تكمن في مساهمتها في التشغيل وهذا يرجع الى خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بالتجديد والابتكار وتنويع النشاط الاقتصادي.
3. اظهرت النتائج العلاقة السلبية بين عدد العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقروض، والسبب يعود إلى أن المصارف تقدم القروض لمشاريع ريادية تعتمد على أيديٍ عاملة ماهرة تتمتع بخبرةٍ في مجال الابتكار والتجديد والابداع لإقامة مشاريع جديدة.

(*) y = 9.51E+09 - 710542 x1 + 143 x2 - 109235 x3 + 3.80 x4 - 2.53 x5

T = 3.72 - 1.68 4.52 - 0.19 1.32 - 0.58

R-Sq = 92.4% R-Sq(adj) = 83.0% F= 9.77 Durbin-Watson statistic = 2.67083

4. أظهرت النتائج العلاقة الايجابية بين الاجور والمزايا والقروض فكلما تزيد الاجور والمزايا بمقدار وحدة واحدة زادت القروض بمقدار (136) وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية حيث ان زيادة الاجور تؤدي الى زيادة كفاءة العمال ومن ثم اختيار الايدي العاملة الماهرة وذات الخبرة الفنية والعلمية المكتسبة.
5. أظهرت النتائج العلاقة الايجابية بين الانتاج والقروض فكلما زاد الانتاج بمقدار وحدة واحدة زادت القروض بمقدار (4.22) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية اذ كلما يزيد الانتاج يدفع المنتجين الى زيادة قروضهم لإنشاء مؤسسات جديدة أو لتوسيع المؤسسات الانتاجية القائمة.

ثانياً. المقترحات:

1. تخفيض الإجراءات الحكومية التي تعيق المشاريع الإبداعية، نشر ثقافة الريادة في الأوساط العلمية، تشجيع البحث والتطوير، انشاء حاضنات للأعمال التكنولوجية، إقامة معارض دائمة للمنتجات المحلية، اجراء دراسات وابحاث عن السوق، الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا والابداع.
2. الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب بغية توفير المهارات المطلوبة لاحتياجات السوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. تعزيز دور القطاع الخاص لكي يؤدي دوره الريادي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم القطاعات الاستثمارية ومعالجة مشكلة البطالة.
4. دعم الافراد الذين يمتلكون مهارات فنية لكي يبدؤوا المشاريع الخاصة بدلاً من انتظار الوظيفة الرسمية عبر العديد من الانشطة والندوات والبرامج والدورات التدريبية والمطبوعات ويُعد خريجو الجامعات الهدف الأول لهذه البرامج.

المصادر

اولاً. المراجع العربية:

1. الناصح، احمد كامل حسين، (2018)، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الادارة والاقتصاد، (2008)، العدد (69).
2. الانصاري، طلحة، مفهوم وأنواع التمويل، مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية http://www.alriyadh.com/1572838.
3. بخيت حسين علي، سحر فتح الله، (2002)، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، https://www.scribd.com.
4. بيان حرب، (2006)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 22، العدد (2).
5. حسن محمد القاضي، (2014)، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للطباعة والنشر، https://books.google.iq.
6. الخربوطلي، عامر، (2018)، ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاجازة في تقانة المعلومات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجامعة العربية السورية https://pedia.svuonline.org.
7. دامودار، جوجرات، (2015)، الاقتصاد القياسي، تعريب، هند عبد الغفار عودة، عفاف علي حسين الدش، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للطباعة والنشر، الجزء الأول.

8. الدوري، زكريا مطلك، (2005)، الإدارة الاستراتيجية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
9. زايد، مراد، (2010)، الريادة والابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، management.9@yahoo.fr.
10. سلطان، سعدية محمد شاهر، (2015)، مستوى توفر الخصائص الريادية وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، عدد 24، مجلد 2، صفحة 102-123.
11. العاني، قتيبة عبد الرحمن، (2013)، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان.
12. العبيدي، فائق مشعل قدوري، (2006)، الصناعات الصغيرة المحددات والافاق التطويرية رؤية استراتيجية مقترحة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد (3).
13. قلش، عبد الله جنافي، (2007)، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم الإنسانية، السنة الرابعة، المجلد 2، العدد (32).
14. قمر المللي، (2014)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
15. كاطع، زينب حميد، الوسائل التنموية في المصارف التجارية للحد من البطالة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، (2018)، عدد 45، مجلد 13، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
16. المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية IOSCO، (2015)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق رأس المال، ملخص تنفيذي للتقرير النهائي مجلس إدارة.
17. الشركة العراقية للكفالات المصرفية التقرير السنوي 2015:
https://www.sca.gov.ae/Content/UserFiles/OpenData/InternationalReports/ar/Summary/Summary_2015_07.pdf. International Organization of Securities Commissions.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Abdul Saleh, A. M., & Worthington, A. C., (2013), Small and medium-sized enterprises financing A review of literature. International Journal of Business and Management, 8, 36-54. doi:10.5539/ijbm.v8n14p36.
2. Aung Kyaw, April, (2008), Financing Small and Medium Enterprises in Myanmar, IDE DISCUSSION PAPER No. 148. https://www.ide.go.jp/English/Publish/Download/Dp/148.html
3. Cibela Neagu, The importance and role of small and medium-sized businesses, Theoretical and Applied Economics, (2016), Volume XXIII, No. 3 (608), Autumn, pp. 331-338,.
4. Daniel Liberto, (2019), Small and Mid-size Enterprise (SME), https://www.investopedia.com/terms/s/smallandmidsizeenterprisesasp.
5. Hornsby JS, Holt DT, Kuratko DF (2008), the dynamic nature of corporate entrepreneurship: Assessing the CEAI. Acad. Manage. Proc., 1-6.

6. jeffrey. R. cornwall, david, o., vang, tean, m. Hartman, (2015), Etrepreneurial Financial Management: An Applied Approach, m. e sharpe, armonk, newyork, london, england, copyright, by m.e sharpe, inc.
7. Kushnir Khrystyna, Melina Laura Mirmulstein, Rita Ramalho, (2010), Micro, Small and Medium, Enterprises around the World: How Many Are There, and What Affects the Count. World Bank. https://pdfs.semanticscholar.org/
8. Nehale Farid Mostapha, (2016), Financing of Small and Medium - Sized Enterprises (SMES) in Developing Countries, WEI International Academic Conference Proceedings Boston, USA.
9. Nexhbi Veseli, Vjollca Hasani, Teuta Veseli, Financing of Small and Medium Enterprises-Case of Macedonia, The Eurasia Proceedings of Educational & Social Sciences (EPESS), (2016), Volume 5, Pages 371-377.